

* المقرر: إجباري -

* القسم العلمي المسئول عن تدريس المقرر: القانون العام

* السنة الدراسية: الثانية - الفصل الدراسي: الثاني

أ- البيانات الأساسية:

الكود: BLAW260

* اسم المادة: القانون الإداري ٢

* الساعات المعتمدة: ٣ ساعات

* المحاضرة /أسبوعياً: ٢ الدروس العملية/ التمارين/أسبوعياً: لا يوجد

* المدة الزمنية للمقرر: ٤٥ ساعة

البيانات المهنية:

١- الأهداف العامة للمقرر:

تهدف هذه المادة الى تعريف الطالب بمادة القانون الإداري بموضوعاته الأساسية لا سيما :
المركزية واللامركزية، التنظيم الإداري في لبنان، الإدارة المركزية : رئيس الجمهورية / رئيس مجلس الوزراء /
الوزراء، السلطات الأخرى : الهيئات الاستشارية، ممثلو الإدارة المركزية ، نظام الإدارة المركزية وتفرعاته الحصرية
اللامركزية المحلية او الإقليمية في لبنان (البلديات)
اللامركزية المرفقية في لبنان: المؤسسة العامة
الرقابة على المؤسسات العامة: الوصاية الإدارية، رقابة وزارة المالية، أشكال الرقابة الأخرى
الضابطة الإدارية : تحديد مفهوم الضابطة الإدارية
التمييز بين الشرطة الادارية والشرطة العدلية:
التمييز بين الضابطة الادارية العامة الضابطة الادارية الخاصة:
الضابطة الادارية بصفتها مرفقاً عاماً
التنظيم القانوني للتدابير الصادرة عن الضابطة الادارية
الأملك العامة والأملك الخاصة للدولة
الأشغال العامة:
توزيع الرقابة على الإدارة بين المحاكم الإدارية والعدلية
محكمة حل النزاعات : تسوية النزاعات الناجمة عن الاختصاصات
حالات تحول القاضي العدلي الى قاضي النشاط الإداري

٢- النتائج التعليمية المستهدفة للمقرر:

يتعمق المام الطالب بالقانون الإداري اللبناني من خلال :

- يفهم الطالب النظام الإداري اللبناني وهيكلته

- يتعرف الطالب على النظام الإداري

- يفهم معمق للضابطة الادارية بصفتها أحد المهام الرئيسية للعمل الاداري.

- يدرس الوسائل القانونية للعمل الاداري من خلال التعمق في دراسة القرار الاداري المنفرد والعقد الاداري.

- تعريف الطلاب على القرارات القضائية الاساسية الصادرة عن مجلس شورى الدولة اللبناني

- يرفع الطالب من قدرته على تفكيك وفهم القرارات القضائية الادارية واستخراج الاشكاليات القانونية والتعليق عليها.

٣- المحتويات:

الأسبوع	الموضوع	عدد الساعات	محاضرة	دروس عملية/تمارين
١	المركزية واللامركزية المركزية الإدارية : تعريف المركزية الإدارية، مزايا وعيوب المركزية الإدارية اللامركزية الإدارية : تعريف اللامركزية الإدارية ، صور اللامركزية الإدارية، أركان اللامركزية الادارية ، مزايا وعيوب اللامركزية الإدارية	٣	٢	-
٢	التنظيم الإداري في لبنان الإدارة المركزية رئيس الجمهورية / رئيس مجلس الوزراء / الوزراء السلطات الأخرى : الهيئات الاستشارية، ممثلو الإدارة المركزية ، نظام الادارة المركزية وتفرعاته الحصرية	٣	٢	-
٣	اللامركزية المحلية او الإقليمية في لبنان : - تعريف البلديات وقواعد انشاءها - الانتخابات البلدية والطنع بها - الجهاز الإداري للبلدية : السلطة التقديرية في البلدية (المجلس البلدي)، السلطة التنفيذية (رئيس البلدية) - إيرادات تمويل البلديات (الرسوم والعلاوات البلدية، الإيرادات المجابة من قبل القطاع العام والمؤسسات العامة، الهيئات، الصندوق البلدي المستقل)	٣	٢	-
٤	الرقابة على البلديات - الرقابة الإدارية - الرقابة المالية - رقابة مجلس شورى الدولة - صعوبات العمل البلدي في لبنان	٣	٢	-
٥	اللامركزية المرفقية في لبنان: المؤسسة العامة - نظام المؤسسات العامة: انشاء والغاء المؤسسة العامة، مبدا التخصيص، انواعها - تميز المؤسسات العامة عن الاشكال الأخرى من المؤسسات.	٣	٢	-

			- إدارة المؤسسات العامة: السلطة التقديرية، السلطة التنفيذية	
٦	-	٢	٣	الرقابة على المؤسسات العامة: - الوصاية الإدارية - رقابة وزارة المالية - أشكال الرقابة الأخرى
٧	-	٢	٣	الضابطة الإدارية - تحديد مفهوم الضابطة الإدارية التمييز بين الشرطة الإدارية والشرطة العدلية: - التمييز بالاستناد إلى الهدف الأساسي وإلى التعديلات.
٨	-	٢	٣	التمييز بين الضابطة الإدارية العامة الضابطة الإدارية الخاصة: - الضابطة الإدارية العامة: عناصر النظام العام الرئيسية: الحفاظ على الأمن العام، الصحة العامة والسكينة العامة - العوامل الإضافية لمفهوم النظام العام: الآداب العامة، احترام الكرامة الإنسانية، احترام مقتضيات العيش المشترك. - الضابطة الإدارية الخاصة: تنظيم أنواع معينة من النشاطات والأعمال الإدارية
٩	-	٢	٣	الضابطة الإدارية بصفتها مرفقاً عاماً اصحاب صلاحية الضابطة الإدارية - توزيع الصلاحيات بين عدة أشخاص تابعين للإدارة - المنافسة بين صلاحيات الضابطة الإدارية العامة ذات نفسها - تضارب الصلاحيات بين الضابطة الإدارية الخاصة - المنافسة بين صلاحيات الضابطة الإدارية الخاصة
١٠	-	٢	٣	النظام القانوني للتدابير الصادرة عن الضابطة الإدارية - التدابير الملزمة لتدابير الضابطة الإدارية الهادفة لحماية النظام العام - خضوع تدابير الضابطة الإدارية لبعض القيود الجبرية: احترام الحريات العامة، منع إخضاع الحريات العامة لأنظمة التصريح المسبق، عدم المساس بالحريات العامة إلا في حالات الضرورة القصوى، حظر فرض موانع مطلقة.
١١	-	٢	٣	الأحكام العامة والأحكام الخاصة للدولة الأحكام العامة: - صفة الأحكام العامة

			<ul style="list-style-type: none"> - تصنيف الأملاك العامة - كيفية اكتساب الأموال صفة الأملاك العامة - مميزات الأملاك العامة 	
١٢	٣	٢	الأملاك الخاصة للدولة: <ul style="list-style-type: none"> - طبيعة الأملاك والأموال الخاصة بالدولة - أملاك الدولة غير المنقولة وأملاك الدولة المنقولة - أهمية التمييز بين أملاك الدولة الخاصة والعامة - إشغال الأملاك العامة: إشغال الأملاك العامة، إشغال الأملاك البلدية) 	-
١٣	٣	٢	الأشغال العامة: <ul style="list-style-type: none"> - مدلول الشغل العام - تنفيذ الشغل العام - نظام الاشغال العامة 	-
١٤	٣	٢	توزيع الرقابة على الإدارة بين المحاكم الإدارية والعدلية معايير توزيع الاختصاصات : <ul style="list-style-type: none"> - المعيار الرئيسي : الإدارة العامة - المعايير الثانوية - المعايير الاجتهادية محكمة حل النزاعات : تسوية النزاعات الناجمة عن الاختصاصات	-
١٥	٣	٢	حالات تحول القاضي العدلي الى قاضي النشاط الإداري : <ul style="list-style-type: none"> - تقدير مشروعية وتفسير الاعمال الإدارية - النظرية الاجتهادية للتعدي. - القاضي العدلي وتطبيق القانون الاداري 	-
١٦	٣	-	الامتحان النهائي	-

٤- أساليب التعليم والتعلم:

- محاضرات ملقاة في الصف تعتمد المنهجية العلمية وتهدف الى اشراك الطلاب قدر الامكان في النقاشات
- العمل على عدد من الاجتهادات الرئيسية الصادرة في لبنان، مصر وفرنسا
- اعطاء أمثلة بشكل دائم ومنهجي عن الاجتهادات الاساسية في القانوني اللبناني والفرنسي
- اعطاء الطلاب معلومات عن آخر الاجتهادات الصادرة عن المحاكم الادارية.
- تحفيز الطلاب على طرح الاسئلة ونقاش المواضيع
- تحضير ابحاث خاصة في المراحل المتقدمة من المادة
- امتحان تجريبي خلال ساعات المقرر لقياس مدى تفاعل الطلاب واستيعابهم لمضمون المادة

٥- أساليب تقييم الطلبة:

امتحان اختباري للفصل (اختبار واحد : ١٠٠ علامة)

٦- قائمة المراجع :

• مذكرات المقرر

• مجلات دورية ومواقع الكترونية :

مجلة القضاء الاداري، المجموعة الادارية، مجلة القانون الاداري، موقع مجلس شورى الدولة، موقع مجلس الدولة الفرنسي Conseil d'Etat.

• كتب مقترحة :

الدكتور فوزت فرحات – القانون الاداري العام – منشورات الحلبي الحقوقية - ٢٠١٢

الدكتور جورج سعد – القانون الاداري العام والمنازعات الادارية - - منشورات الحلبي الحقوقية - ٢٠١٢

الدكتور محي الدين القيسي ، القانون الاداري العام، منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٧ .

الدكتور يوسف سعد الله الخوري، القانون الإداري العام – مكتبة صادر دار المنشورات الحقوقية - ٢٠٠٤ .

الدكتور محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ و أحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية – ٢٠٠٥

أستاذ المقرر: الدكتور علي مراد

رئيس القسم: الدكتور عمر حوري

التاريخ : ٢٠١٦/٠٢/٧